

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**

بداية المصطلح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه  
اجميين **وبعد** فقد افتح صاحب الارشاد رحمه الله تاليفه كالكثر  
المولفين بالتسمية والتجيد تاسيا بالكتاب العزيز فقال  
**بسم الله** اي بكل اسم من اسما الذات الواجب الوجود لا يشي غيرها  
وحده او معها اولت **الرحمن** الموصوف بارادة كمال الانعام او كمال  
الانعام **الرحيم** الموصوف بارادة مادون كمال الانعام او بمادون  
كمال الانعام **كحده** وهو لغة الوصف بالجميل الاختياري على جملة  
التبجيل ونوع بالاختياري مالا اختيار للموصوف فيه كحسن الوجه  
فان هذا الوصف يسمى مدحا لاحدا وفي التقييد بالاختياري يراد  
ويجب بطلب في محله **قال** الكمال واحد بالجملة الاسمية كما افتح  
به الكتاب العزيز ورسو منه ابلغ صيغ الحمد لدلالة على اختصار  
كل حمد بالله سبحانه فان اللام في الحمد للجنس والاستغراق واللام في  
الله للاختصاص والاستحقاق فغناها الشاعري سر بان كل حمد مختص  
به او بان كل حمد مستحق له سبحانه ويكون مختصا به وهي جملة انشائية  
لا اجتنابية والمعنى على كون اللام الاستغرافية ظاهرا واما على كونها  
للجنس فنوعه ان ثبوت فرد من الحمد لفرد بني في اختصاص الحمد  
به واستحقاقه اياه اذ في ضمن الفرد يوجد الجنس انتهى **وقال**  
ان حجر وفي ابلغ من الحمد كلام بسطته في شرح الالينية مع الجواب  
على النزاع في دلالة الاسمية على ما سأل ان **قال** والتحقق ان  
الاسمية ابلغ الماخز ما حره في شرح الارشاد ودعوى الابلقية  
ردها العلامة العبادي في الايات البينات **الذي لا تقضى** اي

لا تقدر

لا

لا تقدر وقيل لا يحيط بها عدة **مواهب** التي يعطيها جمع موهبة بالكثر كقصة  
**ولا تقدر** بفتح الف لانها من باب الرابع وبمثلة لامه اي لا تقضى  
**عجايبه** جمع عجيب وهو ما يتعجب منه اي عجائب صنعته التي يبيدها  
**ولا تقدر** من جمع منة وهي النعمة اي لا تحصر صنعه التي يولها  
**ولا تقدر** منه **بذمن** و **دون** **نزين** بل هي مستندة على من شاء في  
جميع الاوقات وفيه ايماء الى ان هذا المختصر موهبة من الموهبات  
الالهية وعجيبة ابدائها باهر القدرة اتم بها عليه وعلى من يقع  
بذلك المختصر بواسطة **احمد** اى صفة جميع صفاته اجمالا اذ التقدير  
ليس من قدره البشر **محمد بن اعلي** **فذكر** طابا مزيد فضله كما ضمنه  
صديق وعده بقوله **لن ينسكركم** لا يزيدكم ان بالحمد مربي لجمع بين  
نوعى الحمد العاقب في مقابلة صفاته تعالى والواقع في مقابلة  
نعمة التي من جملتها التوفيق لذلك المختصر **واصل وسلم** اي  
ادعوا الله ان يوصلني ويسلم اذ الصلاة لغة منا الدعاء وهو يلزم  
التظيم والسلام فاطلق المدحوم واريد اللام ومن الله تعالى الرحمة  
المقرونة بالتظيم والسلام الاسم من التسليم وهو الحق بالسلام  
**على نبيه** بالهمز من البناء وهو الحزن لان النبي محض عن الله فهو فيل معنى  
الفاعل والمفعول والاضافة لمزيد التعظيم وتوكه من النبوة بمعنى  
الارتقاء لعل مرتبة والنسبة بين النبي والرسول عموم وحضور  
مطلق على الاصح اذ كل رسول بنى ولا عكس وقيل المراد في وقيل  
عموم وخصوص من وجه ولا يسمى الملك نبيا **محمد** عطف بيان  
او بدل وهو علم منقول من اسم مفعول المنصف وهو ابلغ من مجموع  
**سيد البشر** اي الخلق اي افضلهم واكرمهم على ربهم من سادتهم

اذا فضلهم في سائر الخصال الجميلة **وعلى الله** وهم لغة عترت الرجل المشيوق  
الاية اي هم الذين يؤول امرهم اليه وفي الشرع ظاهر **وصحبه** اسم جمع  
لصاحب بمعنى الصحابي وهو من لقي صلى الله عليه وسلم مؤمنا بعد  
السيرة ومات على ذلك **المصائب** جمع مصابح وهو المسرايح **الفرج** جمع فرج  
وغزة الشئ افضله وهم رضوان الله تعالى عليهم افضل الامة ووض  
الال والصحب بالمصائب لان كلامهم للاهداء به من ظلمات الجهل  
بمشابهة المصباح الذي يهتدى به في الظلام ويضع ان يراد بالمصائب  
النجيم والوصف بها بالمبالغة في التشبيه وايضا لوصف الاول ليكون  
متما للمقصود بما يفتيد بالمبالغة في الجمال وبالثاني ليكون مكملا  
له بما يقيد بوزنه الى نقص مراتب الجلال فالتميم جعل الكلام تاما و  
التكميل جعل التام كاملا **وبعد** اتي به اقتداء بغيره والاصل  
مهاكين من شئ بعد الجدة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
**فصدا** المؤلف لحاضرة الذهن وان تاحر وضع الخطبة عن فراغه  
وهذا هو الذي نقل ودل عليه وصفه بما ياتي **مختصر** وهو ما قل لفظه  
من الاختصار وهو **الاجاز حوى** اي جمع مع غاية اختصاره **المذهب**  
اي مذهب الشافعي رضي الله عنه اي ما ذهب اليه من الاحكام مجاز عن  
مكان الذهاب اي حوى المعتمد من المذهب المقتضى به على طريق الحق  
**نظما** وضما بضمها على التفسير للنسبة المجهول عن الفاعل اي حوى المذهب  
منظومة وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق ومفهومه وهو ما دل عليه  
اللفظ لاني محل النطق فكانه تعينه وانظري عليه ولذا لك سماه ضمنا  
**حمين** من اللفظ فالحمين الرجل الذي البطن ثم استعير لقللة الالفاظ  
**بطين** من المعنى وهو العظيم البطن ثم استعير لكثرة المعاني فتشبيه

المختصر

المختصر بالرجل الحمين والبطين من حيث لطافة اجم وغزاة العله  
استعارة تحصيلية وقرنه بما يلايم المستعار له وهو ذكر اللفظ والمعنى  
مجردة وبما يلايم المستعار منه وهو اختصار الكلام استعارة ترشيحية  
ومن ثم قال **اختصرت فيه** اي في المختصر المذكور **لحموي**  
الصفير تاليف الشيخ الامام العالم الزاهد نجم الدين عبد الغفار  
الغدوي وبني الشافعي رحمه الله تعالى **الذي فتح** بما فتحه من الامامة  
بظواهر اسرار البلاغة وخفاياها **في الاختصار بابا**  
**مفلقا** كني من كونه عديم النظر في المعنى المذكور بذلك  
من حيث ان فيه من الاستعارة بالكساية والاستعارة التخييلية  
والتجويدية ما لا يخفى على مثال ما سبق ومن ثم **الترقي** اي في الاختصار  
المشبه ببيت عال لا يوصل اليه الا بعد قطع دوح كثيرة لم يقدره  
وفيه من الاستعارات ما يقرب مما ترقيت عليه **الورثة** اي المتزلة التي  
**الترقي** لصعوبة المرتقى **وقلت** لفظه **تمتلل** مطاوع قلل فانكثرت  
مطاوع لانه طواع الاول اي قبل اشرو ولم يتمتع بالمطاوع  
هو الدال على معنى حصل عن تعلق فعل متعدي به اذا المطاوعة  
ان يدل احد فعلين على تأثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك  
التاثير وهي حصول الاثر عن تعلق المتعدي بمفعوله والاول  
مطاوع لانه طارعه الثاني **وسهلت** عويصة بهملة وهو  
ما صعب استخراج معناه **فتسهل** اي قبل التسهيل وهو التيسير  
فتقرب فبمفه **واوضحت** اي بينت **من عبارته** اي كلامه  
لان الانسان يعبر به عما في ضميره **ما اشكل** اي التبس  
على كثير بان بدلت بالمتبس من كلامه كلاما مبينا

للمؤمن المقصود منه كما وقع له في نحو اليتيم **وزدت** على أصله  
**فيه** شيئا كثيرا من أهله من المسائل ولوضوح مرجوعه  
الضئير هنا إلى المختصر المحدث عنه أولا لم يبال بأبصار  
كون يرجع إلى الحاوي و**قطعت** في كثير من المسائل  
**بخلاف ما قطع** أي صاحب الحاوي به فيه من الوجوه أي  
الآراء الشاملة لوجوه الأصحاب وأقوالهم الشافعي  
رضي الله عنه **التي لا تستعمل** للفتوى في عصرنا لكن أيضا  
على خلاف مذهب الإمام النووي رحمه الله تعالى وغيره  
ذلك مما يبين فيه التوضيح **ضال** هذا المختصر بسبب  
ما اشتمل عليه من تلك الأوصاف البدئية **أقل** من  
لحاوي جملها لتقليل لفظه **وأكثر** منه على لزيادة مسأله  
**واصح** منه حكما وقيل تقلا لأنه لا يمشي فيه الأعلى المقتر  
غالبًا سيما فيما يقع فيه لحاوي الرافعي **وأظهر**  
منه معني وفهما لتسهيل عو يسه ويقل أظهر منه  
دلالة مخالفة في النشر ترتيب اللف لكونه أبلغ أو رعاية  
السمع فابتهل وتضوع إلى الله في تحقيق ما أملاه فقال  
**اسأل الله** الذي يبلغ إلى المقصود من حيا إليه **ان ينفع**  
**به الطالب** له أو لعلم الفقه بأن ياهمه الاعتناء به  
بأن يحفظه أو يفهمه أو شرحه أو للخير بأن ياهمه الاعانة  
على ذلك بنحو وقف أو نقل إلى البلاد ونفع الطالب به  
ليستغنى عن المصنف لأنه السبب فيه **واسأله** **ان يوجه إليه**  
**رغبته الراجية** في مثله أو في الفقه أو في الخير على وزان ما قبله

ليتم

ليتم العرض المقصود من الانتفاع به **أي** هو اسم فعل مضارع  
وفيه لغات تطلب في محالها قائل الحال وقد تكررت في الخطة ذكر  
للص ببعضها المشتمل فاسوق ترجمته مختصرة هو الامام العلامة شرف  
الدين أبو محمد اسمعيل بن أبي بكر اليميني الشافعي الشافعي  
الشهير بابن المقرئ ولد في عشر السنين والسمع ما به  
وتفقه على الشيخ كال الدين المرحوم شافع التنيه وكان  
عزيز النظر في الأدب والذكاو درس بمواضع معتبرة باليمن  
وشربخ لفقهاء الاقضية وناظر بتابع بن عربي فدفعهم  
وصنف هذا المختصر وشرحه ودقائه وله كتاب عنون  
الشرف وهو بدعي الوضع وله غيره ذلك وشعره جيد لوق  
في صفر ستين وثلاثين ومئاة والشافعي شين مجمة  
وبعد الالف واو مكسورة ثم راء مهمله نسبة إلى شاور تك  
في الغاموس بطن من همدان ولخبرني بعض الطلبة الهمايين  
ان بني شغدر بشين مجمة مفتوحة ثم عين مجمة ساكنة ثم  
دال مهمله مفتوحة ثم راء مهمله فخذ من بني شاور الشغدر  
نسبة اليهم ويعرفون أيضا بفادنة واما صاحب لحاوي  
فشهير الترجمة **باب** أي هذا باب وخذ في كاصل التزم  
اختارا وهو معتقود الامور الاول المياه اعلم ان مقدمات  
الظاهرة اربعة المياه والنجاسات والاجتهاد والاولى والظها  
بالضم بقة ماء يتطهر به وبالفتح لغة كالمعنى من الناس ولو  
معنويا كالعب وشرا يطلق حقيقة على زوال المنع المترتب  
على الحدوث ولخصت بما أوترب ومجاز من اطلاق السبب على السبب

بلازم مؤلف لهذا الكتاب

ة

الحصة شريك لا في الحصة وقد انعقد سبب التخصيص لا كسره وقد يرد ويقع بل اذا جرى وعاد الى الورق  
 بيت الشراية وكما ان كل الشريك الحق والكارا حد الشريكين اكثر من حق الا اياه الى الورق عند  
 على شريك الكفاك شراية صفة احوالها ولكن بغيرها اعتق المصدق تخصيصه في المال لا يمكن التوقف  
 الى العجز ولا يبرى الصق اذا ابراه المصدق عن تخصيصه من الترخيم ان سكر الكفاك لا يعترف بعين نصيبه ويؤثر في العجز  
 وعن نصيب من قال قضايا في اقال العبد مالهم وقد كاتاه وقد وصفت عليك التي مروا كفاك المصدق  
 ولو قارا حدهما بقضا الشريكو وان كان من نصيبه دون نصيب المكر وشركا في سائر المخر المكر في المالك  
 او طالب المكر الميدي له لغيره بين الاختصاص في العجز لا يراه با حدها وبين الماخوذ من العبد ومن اياها  
 اخذ عن نصيبه ولم يبره عن حصة المخر الحصة المخر لا يبره عن نصيبها زمانا لا يبره الا اياه  
 السراية ولا يبره في المخر المالك لا يبره انما به معلوم وحقق وارث ميراث احد من العبد بين المخر المخر او ان  
 كاتب عدي بره شفتين او في صفة واحدة وجوز انما اقرها بمراد احد ما عليه فيؤثر باليدين فان مات  
 قبل البيان فله حليلت الورث على في العلم بالبره عنه ثم ان احاد افارث على في العلم افترحت على الصق الذي يتصفه  
 الا اياه فعدا لاهم الحق بين عديين ويقع السيد مكانه حاجته اي عند الحاجة الى النفقة كاذ لم يكن في بها  
 ما يلازمه صل ما في عليهم وهم ويفتقروا في السيدان يقتضى باي بالمكاتب ان فذلك قالها في كونا وادى ولي السيد  
 كسباي كسب المكاتب ان رقي العجز من العجز او يبرى من العجز بعد جيق الكفاك عيب او استحق اي العجز  
 العجز مستحقا بان الورث ان العنق ليس من العرفات التي تقرب الفرض اليها اذ لو كان الحق حاصلها اذ يقع ولا يبر  
 ظان اذ كونا ولو قال بعد اداء العجز عفت او اذ هب فاستحق المخرية المشعرا انما قاله لا لعن ان العجز العجز  
 فذارت وبره ذمتها كالطلاق اي كان الطلاق كذلك فلو قال لزوجته طلاق او اذ هي طالت قاله العجز  
 كان ذلك اجرا لفظه منه قبله من ادعى انما قاله لا لعن بان اللفظ الصادر منه قبل ذلك طلاقا اذ هو قد  
 راجع الخيفة قال لا يبرى ذلك بطلاق صدق لذلك القرينة وان وصفي السيد اي باليهيب بان العنق من عجز  
 المخر لا يبرى من الرضا ولو لم السيد في حق حطه من العجز او اذ لم اي بدل ممتلئ من عجزه اي من عجز  
 ذلك العجز لعقد في آخيه من مال له الذي لا تم وهو العنق باليهيب في عبادتهم قاله المخر المخر  
 من مال له ربيع المكاتب في العنق وكان الشافع لم يبره هنا ولو بره لقال به والعجز كرهه به اي باليهيب  
 ان مات السيد يبرى لومات السيد قبل يبره وكان مال الكفاك باقيا فيراجه الله الواجب منه ولا يبره المخر

لم يحصل نصيبه  
 لانه

فيه رباب الدين ولا ارباب الرضا بالافاضة في عينه او هو كالمؤمن بخره ولو عجز المكاتب في اداء  
 بعض الترخيم ليه اى ليه السيد لكانت عن بعض الاخر فاها انما اي لم يبره الترخيم ولا الا اياه  
 واستد اى وعلى السيد رد الماخوذ لكن لا يلغيا ان رضى المكاتب بقضه عام عليه ورضى السيد  
 بما ابراه عنه والسيد وارث وموصى له برقة من عجز كما اذا قال العجز كما في هذا وعاد الى الورق قد  
 او صيت به في حصة المخر وان اهل المكاتب اوصى له بخره اي لو ارث في الكفاك وان اطلق  
 الموصى له بخره المخر الوفاة وفرد له ان عجزه في المخر لا يبره للسيد ولا الوارث ولا الموصى له  
 به في المخر الموصع ان عجز المكاتب عما اي عن العجز الذي يبره من العجز ولكن لا تقاس بين ما لو  
 عليه لا نا وان جعلنا المخر اطلاقا للسيدان بقى فيه بلا عنه بل بره في المخر حتى يبرى وادى نصيبه  
 بينا او غاب اي ولهم الفسخ ان غاب المكاتب عن محله اي عن محله الترخيم بغيره ان ذمها كان العجز في  
 اذ لم يبره السيد تاجر الفسخ لكن لا يجوز له الفسخ ان غاب باذنه بعض اي بعد محله الترخيم ان اطلق  
 ثم بدا له في المخر الفسخ يثبت بقبام المينة له اي للسيد رجوعه عن المخر لان المكاتب غير مقرر  
 وعلى السيد الصبر ان يبره حقا مكان الوصول ويقصر المكاتب في الصلوة فان قصت تلك المخر  
 لم يبره مقرر السيد الفسخ او استع موقوف على من له عجز اي له الفسخ ان استع المكاتب عن اداء  
 الترخيم ولا يبره المكاتب على المخر اذ لا يهاجا من طرفه او في نقاض ان عجز المكاتب اي لا يبره من اذ  
 يبره عند الحاكم فثبتت عند الكفاك وهو موقوف الفسخ ويبرى المطالبة ويحلل المخر على نقاضه الا  
 سحقا وفي هذا الكلام اشارة الى انه لا يحتاج في صورة المدفوعة الى التصرف عند الحاكم ولو اذ  
 اثبت السيد عند الحاكم كاتر المحنون يمكن الفسخ من اداء العجز من مال يتخلل الغائب والمستول  
 الفسخ في صورة المحنون ولو كان المحنون مليا غنيا وراى القاضى الفسخ في عدم المخر لا يكون رقبيا و  
 انظر السيد المكاتب وهو واحد من عجز من الصدوق والدكان والخزير ان لم يكن له مال فان  
 انظر احد من عجزه وقد مر به في الترخيم فلا يبرى في مسافة الفسخ بل الفسخ وهذا الذي ذكره من  
 الفسخ في بين المساحين ما وقع المصنف فيه الفسخين وقد اطلق المهرام والعجز الى جزاء الفسخ بل السيد  
 عند غيبة المالك قال لا يستوي اجاب الشافع في المسئلة كما اجاب المهرام عنه فيها فقال انما يبره ان  
 قال في حقها يبره لم يكن للسلف ان يبره الى قدوم الغائب لانه قد يبره في وقت الغيبة

فلهذا  
 بالجم  
 بوقت الفسخ

اولى الطرق  
 الذي يبره الى  
 السيد كاتر العجز

الفسخ

له

ولا يورد ابي ماد و انقلوا هذا الكتاب ما لم يقره اي غيبه اي اذ كان الكتاب من علمه بل انما كان  
 بالبساطه فاحتمل من السيد بن ابا طالب و يورد ابي عبد الله ان ينقله من اوله و انقلوا اي كتبه ابا عبد الله  
 كذا واي كذا من ابي عبد الله و يورد في النجوم قاره الا بضع وعشرون المشايخ في ايام اربعة ايام في  
 دين معاملة ثم بعد ذلك ارتق على حجج ابي اذا اجتمع عليه فيون العلامات كالامان والفرص وارزق الجاني  
 فان كان ما في يده واقبا ما عليه من الدين و فيتجهوا الى اوله فندم من شأنهم واولاوا ذلك بالقرآن  
 اي اذا حجروا الكتاب وحب تقدم من المعاطلة على الارض ثم تقدم الارض على الفان حجروا الكتاب ففسد  
 اوله النجوم استباي الدين والارض لكن لا يسبق ما في رصه لالدين لا يعقل به فتمه والارض متعلق بها  
 وسبقها لغيرها السيد من النجوم ودين المعاملة لغروب الرق ولا يثبت السيد شي على رصته ويجوز اي بعد الكتاب  
 وازداد في رصته في حقه ولا يجزى بنفسه لان لم يمدح في رصته بل يمدح في كتابه ولما ثبت هذا النجوم ان  
 يقع سببا فان فله السيد فعليه ثمره لانه رقيق السيد وله عرض في تمام اعترافه وفي استغائه  
 لنفسه ان لم يتم فيمكن من العناء ولم له اي السيد اخذ بحججه اي اذا كان له على الكتاب دين فارد  
 ان يورد في كتابه السيد من الدين لاس النجوم فله ذلك لانه لم يحرمه جدا للدين اذا تقدمت في  
 وعق فلان باخذ ما في يد من الدين الا حرم في نجوم وبتسخير الكتاب بموت اي موت الكتاب فان  
 الكتاب قبل اداء تمام النجوم مات فيقتضه لا يورث ويكون الكتاب للسيد ونجومه عليه من موت  
 العتد هو الرصه وفتح اي وبتسخير الكتاب بتدبيره اي اذا فتح احد الشرطين الكتاب في  
 حصته انفتحت في حصه الاخر لم ينسحب كالا ينسحب في ابتداء وحده على تساوي ما ديا  
 معا فاذا كتب عدي ثم حبا لاجتماعه وودعها الى السيد فادى احدهما ان ليلان بعد الرؤس و  
 فالاحقر بل ما في الرق فالقول قول من ادعى التساوي سواء تساوت قيمتها او اختلفت لان المال  
 كان في اليد وصاحب اليد مسدوق في اي في يدي عليه وحلف نافي عن سبب حرمه ولا اي موت الكتاب  
 وانفصلت ماله واولا ام اولاده فقال ماله عن باء النجوم ثم عن مات وجمالي ولا اولاده وانكرها  
 مؤداهم المصدق بالبين وعليه البينه ولا تصرف اي لا يجوز لسيد تصرف فيه في الكتاب بين نحو  
 ذلك ان الكتاب بتدبير من احتق الكس وارسل الجاني في نفع السبع كما يوجب عدل من لسان لا يجوز  
 بيعه واعلم ان حمل عدم حرمه ما لم يرض الكتاب به فان رضي به جاز لا يجوز له وطها فان وطها

س  
 م  
 باع ٦

طابعه او كرهه ضمنه اي عليه مهره ويحصل به المارود ان حرمها علقه به فيمكن له ان لا  
 يبيع عليه حرمها لما التحريم ام لان له فيها ملكا وان كان ضيقا لا يوجب عليه ثمة ولد بناء على ان  
 الملاك في ولد المكتبة للسيد او قلنا يتكاتف لكن حق الملاك في السيد وعامله اي عامل السيد  
 الكتاب كاجيب فيبيع وفتنر يسه وبارزاي باذن السيد حاطل المكتبة اي حاطل الخطر  
 بجواز في البيع وتسليم للبيع قبل قبض ثمنه وبيع كالمبيع وان لم ياذن له فيه فلا يمكن لا يبيع  
 باذنه يبيع بعق وكما به وشرعيه في الكتاب لنفسه وزوج عبده واشترى بعضه ابا كان  
 او انا وذلك اي قد البعض اذا جن وانتهى اي له ان يعقل هته من عليه نعتقه وكذا يجوز  
 له ان يكره بماله لا عناق ولا طعام ووجهية كالصوم وهذه المسائل كلها معطوثة على قولنا  
 اي اذا ذن له في بيعه والحق فلا وونه اي دون اذن السيد اشترى المكتبة لبعض سيد  
 كان الملاك فيه المكتبة فان راق صار الغريب للسيد وعق عليه وبدوا ذن اصغر المكتبة  
 ممن وجب عليه النفاص كالرضى يقبض وليس لو ثمة شعرة والمفلس يقبض وليس الغريب  
 شعره وعدي المكتبة عبده ونفسه بالمال من ارسله في الغيبة وورد في نسخة كذا من سيدنا اي اذا  
 اي اذا حجروا السيد بترجوية لمار نادى النجوم وعق فاولا عليه الارض بالقام بل في قول العرفين غير  
 لم يبق بعد فحكم كذا كونها فتمه وانما به اي ان امره السيد عن المكتبة عن النجوم او اعترض من اي  
 السيد ارسل الجاني في بيعه المكتبة باعلى السيد من ما في يد عتق اي ولا يقبل الارض بالارضية وقوله اي  
 هذا المكتبة الذي حجروا عليه سيد هله اي هذا الكتاب او اوسع لانه بالقول والاعتناق قد عرفت مستقن  
 من الحجج فعليه تحمله وبيع اي مع المكتبة بغير اي سيد عن ارشده وهو عاقله لم ينع اي  
 لو حجروا السيد على المكتبة ثم عتق ووات بالسر بترجوت لاصح ان كان ابتداء الجاني بغير مضمون هتاك  
 ومضمون هتاك فاعدها اي فاسد الكتاب بترجوت في العرفين كذا كان الموضع حرمه او غير  
 محموله المكتبة للمصالحه وانما يكون الكتاب باطله بالوكه على الكتاب بتدبيره كذا كان المكتبة ضيقا  
 وعرض اي وبعق لا يقصد بالماله للم والمحرقات وقره في حقه قوله فاسدها اي كصحته لا يباين  
 ان الكتاب بالباطلة لا يثبت له الا بكون الفاسد كصحته في حقه ولا يملكه الفاسد بناء على ان الخطر هو اصل  
 والنجوم غير ثابتة في الفاسد في حق حطرا لا في سقره ويجوز المكتبة كتابة فاسده ان يباين في واذن

اودى النجوم عليه  
 ارسل تلك الحيازة كتاب  
 بخلاف ما لو حجروا  
 القس لم ينعته



السيد كان ملكه من الخراج عرضة السيد ونظر من غير عقد لازم بميدوا في ايراد اي لبيت الفاسدة كالصحة فيما علق  
الحق بواحد المال كايلاه السيد من السنة العلق عليها المجهول ولا في صحة فتح على السيد فتدرك الكتاب في تمامه <sup>فان</sup> ولا في كونه  
واحد من الصحة اوقا بيلان هذا الكتاب غير لازم والبقية فيها غير مرفوقه وعين الكتاب كانت فاسدة باعتبار الحق  
في الكثرة الفاسدة اي فانها من السيد الفاسد لان السيد اذا استبد لعنه فم الموصى من السيد في صحة الصحة والظاهر ان  
قوله ونحوه صفة مطروقة على الارقان ليست اكثرة الفاسدة كالصحة في فتح صحة سيد في السيد فم هذه الكثرة ولا في صحتها  
ولست في الصحة في غير السيد فان الكثرة لا تسقط لانها جارية من الجارية لا في قدره ان تصرف السيد في الكثرة حيث  
يجوز له التصرف في هذه الكثرة دون كتاب الصحة كما نقله وكان مناط صحة الملك الكثرة ولا يخرج من صفة وان الكثرة الصحة لا يفتح  
بغير الكتاب وجوز خلاف الفاسدة والفرق ان الكثرة هنا لا تفرق من جارية صفة بغير الكتاب عن الاحلية ولا في الجمل  
الخير في الكتابة الفاسدة فلا يفتق بغير الصحة الا الصفة لم يحد على وجهه ولا في بغيره صديق اي في الجمل في الكتابة الفاسدة  
تعلق بغير الكثرة الصحة كما في الباب الاول في صرح الى صفة فاذا ادرك السيد المسمى الكثرة الفاسدة حصل الحق بغير الكثرة  
باي اوله يملك ويصح السيد عليه فيصح قوله لان فيما بينه المطروقة وقد نزلت المصروف عليه بالحق فم كان اوله السيد في البيع  
الناقص بجمع البايه باادي وجمع البايه عليه بالنية والمعلم **باب** في صحة الفاسدة الصحة من سنن مختلطة اي في  
في الحقيقة لكل احد من القابل والالتية من الفاسدة دون الاية من احيا ليد اي يقين ان يكون احيا لها حاله بغيره نزلت  
بدر من ازانة لم تعلم ولد قوله عنت جردا للموصى المندم وقوله ولد لها مطروقة على الصحة المستوفى في قوله عنت اي عنت  
وعين ولدها اي سيد احيا السيد اياها بالمصالح ان اوله المستوفى المخلد من عتلا حكمهم حكمهم سواء كانوا من الزنا في البيع  
ان اوله يبيع الم في الوقت فم في الحرية وانما عنت في غيره لقله وان عنته اي عنت المستوفى السيد وكان في قوله كذا  
القطر اي كما عنت والمدبر والمدبر وان فعل السيد ولو لم يولد له من اي وكما يولد المدبر على المدبر وان عنته عنت المدبر  
عنت من ذكرها عنت شركة مدبرين في كل اهلها متوالي اذا عنته الشركة في البلاد عنته كذا وصحة تمام الاية الفاسدة  
في ذلك يفتق كما لا يفتق كلامه واذا كان الشركة مدبرين ثبت الاستيلاء في صحة كل واحد منهم ووقف لولا ان بين عنتهم و  
اذا كان مدبرين فالقوة بين العتات بالصفة لعدم السرقة وما في القول فالسرقة ثابتة وهي من عنت مختلطة باحيا ليد  
سبب بولد اي مع ولدها فن في الاحكام كالمع والحصارة والزوج يمكن لا يكون فتا في مثل ذلك كالبيع والوهن والحبس  
الرجعية ونحوها الحديث والله اعلم بالصواب

او

فليس الفاسد  
كالصحة هنا  
الفصح

فلان

بعد

بوجه

قال الشارح كذا وصية واتم عليه نعمة والحمد لله رب العالمين على اتمام فراغ من ذلك بوفيقه  
ومن عن وقت الفهم من ثلث عشر شعبان الفم سنة تسع وعشرين وثمانمائة اللهم اتمم طاعتهم بالخير والحسن واحسن الي  
الشارح كذا وصية واتم عليه نعمة والحمد لله رب العالمين على اتمام فراغ من ذلك بوفيقه  
ومن عن وقت الفهم من ثلث عشر شعبان الفم سنة تسع وعشرين وثمانمائة اللهم اتمم طاعتهم بالخير والحسن واحسن الي

نَهْأَلَه  
أَلْمَفْطَلَه